تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010 -2014)

د. شلال زهير *

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014، من أجل تحديد تركيبة المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية، وإبراز دورها في توظيف الأدخار العام عن طريق مختلف أدوات التمويل البنكية وغير البنكية مقارنته مع مساهمة صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة في تمويل العجز.

الكلمات الدالة: عجز الميزانية العامة، تمويل العجز، المزيج التمويلي، الخزينة العمومية.

***Abstract*:**

The purpose of this article is to establish an analysis about the evolution of the financing structure tools used to financing budget deficit between (2010-2014)*, in order to assess the efficiency of the mobilization of sources of financing tools used by the Treasury public to cover the needs of financing lead by the execution of the budget of the State, and to analyze the crucial role of the regulation fund budget revenue in the funding of the public Treasury.*

Key words: *budget deficit, financing structure, public Treasury.*

مقدمة:

إن اعتماد ميزانية عامة للدولة في حالة عجز أصبح من الممارسات المتعارف عليها دوليا، على أن يكون العجز ناتج عن زيادة حجم الاستثمارات العمومية بهدف كسر الركود وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى عجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق أدوات الدين العام، وفي هذا الإطار، تلجأ الخزينة العمومية إلى توظيف مختلف مصادر التمويل المتاحة لتعبئة الموارد المالية لتغطية الاحتياجات التمويلية الناتجة عن تنفيذ الميزانية العامة المصادق عليها بعجز، وبهدف تحليل تركيبة المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية في الجزائر تم تقسيم الدراسة إلى المحورين الآتيين:

* أستاذ محاضر – ب – جامعة امحمد بوقرة – بومرداس.

1. تحليل تطور عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014؛

2. تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة.

المحور الأول: تحليل تطور عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر

1. مفهوم عجز الميزانية العامة:

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة في العديد من دول العالم من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتهم، حيث ينتج عنه الكثير من التأثيرات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الميزانية العامة يمثل خطا مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته وليس من السهل تحديده، وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار عجز الميزانية العامة للدولة من إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة والذي يقصد به زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الميزانية العامة[1]، حيث أكدت المدرسة النيوكنزية على ضرورة تدخل الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن تلعب الميزانية العامة دورا أساسيا في الاقتصاد كوسيلة وأداة لعلاج الكساد والتضخم، ومنه فإن مدى ملائمة تحقيق العجز أو الفائض في الميزانية مرتبط بحالة الاقتصاد ومن الضروري حدوث توازن الميزانية على مدى الدورة الاقتصادية وليس بالضرورة التوازن السنوي[2].

وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين العجز الجاري والذي يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة[3]، وبين العجز الهيكلي الذي وهو مقياس يحاول أن يمحي أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي[4].

---

[1] عبد اللطيف ماجد و مأمون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 22 العدد 87، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص:52.

[2] رمزي زكي، انفجار العجز وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنبؤي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص:81-82.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص:77.

[4] سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، دار الكتاب الجامعي القاهرة، 2000، ص:41.

2. تحليل تطور تقديرات الميزانية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

بناء على بيانات قوانين المالية الواردة في الجريدة الرسمية تم إعداد الجدول أدناه لدراسة تطور حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز العمومية بهدف مقابلتها مع تطور الإيرادات العمومية من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (01) تحليل تطور تقديرات الميزانية العامة للدولة (المبالغ بآلاف دج)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	2.593.741.485	2.837.999.823	3.434.306.634	4.608.250.475	4.335.614.484	4.714.452.366
نسبة تطور من سنة إلى أخرى		9.41٪	21.01٪	34.18٪	-٪05.91	٪08.73
نفقات التجهيز	2.597.717.000	3.022.861.000	3.184.120.000	2.820.416.581	2.544.206.660	2.941.714.210
نسبة تطور نفقات التجهيز ن سنة إلى أخرى		16.36٪	05.33٪	12.89-٪	9.02٪-	62.51٪
نسبة تطور النفقات الإجمالية من سنة إلى أخرى		٪25.77	٪ 26.34	٪ 21.29	٪- 14.93	٪ 20.29
الإيرادات	2.786.600.000	3.081.500.000	2.992.400.000	3.455.650.000	3.820.000.000	4.218.180.000
نسبة تطور الإيرادات من سنة إلى أخرى		10.58٪	-2.89٪	15.48٪	11.05٪	11.04٪

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات قوانين المالية.

عند تحليل بيانات تطور نفقات التسيير يمكن ملاحظة الاتجاه التصاعدي للزيادة في نفقات التسيير خلال فترة الدراسة، والتي بلغة الذروة سنة 2012 وهذا راجع أساسا إلى دفع مخلفات التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديدها خلال هذه الفترة بأثر رجعي، كما تم تسجيل زيادة مستمرة لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة بمتوسط نمو سنوي يعادل (16.97%) وهذا راجع إلى دخول الاستثمارات الجديدة للدولة في الخدمة والتي تستوجب برمجة اعتمادات مالية لتمويل نفقات التسيير الضرورة لضمان السير الحسن لها كل الإدارية والمرافق العمومية الجديدة، هذا ما يفسر الارتفاع المستمر لنفقات التسيير التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الحكومي والذي يتولد عنه ضغط على الخزينة العمومية لتغطية تمويل تنفيذ الوتيرة المتزايدة لهذه النفقات الدائمة حيث تضاعفت نفقات التسيير لسنة 2014 بنسبة (60.19%) مقارنتا مع سنة 2010.

أما فيما يخص تحليل حجم الاعتمادات المالية السنوية الموجهة لتمويل تنفيذ رخص برامج التجهيز العمومية المتعددة السنوات، نلاحظ بأن حجم الإنفاق الموجه

لدعم الاستثمار العمومي هو في تزايد مستمر ولكن بوتيرة منخفضة مقارنتا مع حجم تطور نفقات التسيير حيث تم تسجيل متوسط نمو سنوي (06.17%) لنفقات التجهيز العمومية خلال فترة الدراسة ، وذلك في إطار تنفيذ المخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي يفسر انخفاض حجم نفقات التجهيز للسنة 2012 لأنها تمثل المرحلة الأخيرة للمخطط والتي استهلكت اعتماداتها في السنوات السابقة.

رغم التطور المستمر من سنة إلى أخرى للإيرادات العمومية باستثناء سنة 2011، إلى أنها غير كافية لتغطية تطور النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من تزايد الإيرادات العامة، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية للنفقات الإجمالية نسبة (23.40%) مقارنة مع متوسط نمو سنوي للإيرادات العامة المبرمجة في الميزانية بنسبة (9.05%) خلال فترة الدراسة وهذا ما ينتج عنه بالضرورة التزايد المستمر لعجز الميزانية من سنة إلى أخرى، وهذا يترتب عنه ضغوط تمويلية على الخزينة العمومية التي يجب عليها توظيف آليات تعبئة الموارد المالية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

إضافة إلى ذلك، فإنه عند مقارنة بيانات توقعات الإيرادات والنفقات لقانون المالية لكل سنة على حدا، نلاحظ بأن توقعات الإيرادات السنوية وفق للسعر المرجعي الرسمي لإيرادات الجباية البترولية لا تكفي لتغطية نفقات التسيير السنوية باستثناء سنة 2010، هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (01):تطور الإيرادات العامة ومقابلتها مع نفقات التسيير والتجهيز العمومية

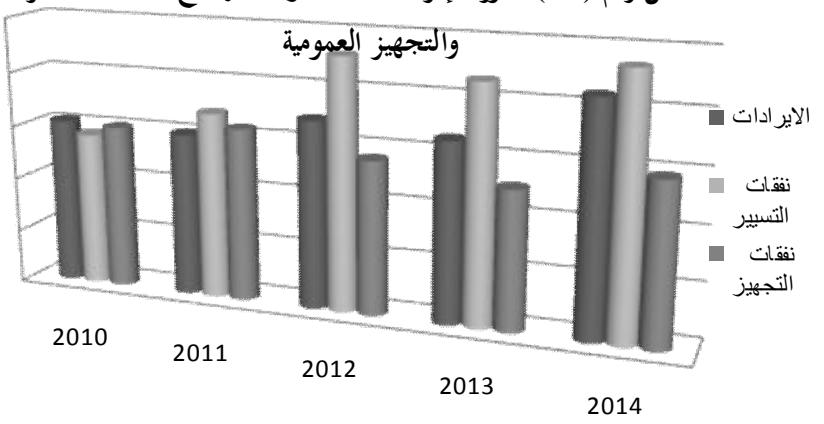

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم(01)

وعلى هذا الأساس، فان تركيبة الميزانية تعبر عن خلل جوهري يؤثر مباشرة على التوازنات المالية للدولة لان الإيرادات العادية المبرمجة في الميزانية لا تكفي لتغطية نفقات التسيير خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2010، وهذا ما يعتبر عن عجز هيكلي في الميزانية العامة يترتب عليه ضغوط تمويلية على الخزينة العمومية التي تلجأ إلى الاقتطاع من صندوق ضبط مداخيل إيرادات الميزانية العامة من أجل تقليل الفجوة بين ضعف تطور حجم الإيرادات وتزايد حجم النفقات العامة إضافة إلى استعمال مختلف آليات

تمويل عجز الخزينة، والتي سيتم دراستها في المحور الموالي.

3. تحليل تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

أدى تزايد دور الدولة في الاقتصاد إلى ارتفاع تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أصبحت الميزانية العامة للدولة تشكل أداة رئيسية لتوجهيه هذه المتغيرات إلى المسارات التي تحقق الأهداف الاقتصادية وفي هذا الإطار، حل التوازن الاقتصادي كهدف محل التوازن المالي أو توازن الموازنة العامة للدولة كهدف، ويعني ذلك التضحية بالتوازن المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي فلا ضير من الالتجاء إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة[1].

يمكن تحليل حاجيات تمويل الخزينة العمومية عن طريق تحليل تطور العجز في الميزانية العامة للدولة لكونه يشكل مصدر الضغط المالي على الخزينة التي تكون مجبرة على توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات الدولة وبأقل تكلفة ممكنة، عن طريق المفاضلة بين المزيج التمويلي المثالي الذي يحقق أهداف الخزينة العمومية، حيث يوضح الجدول الموالي تطور عجز الخزينة العمومية.

الجدول رقم (02) تطور عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 (المبالغ بالمليون دج)

	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد تنفيذ قانون المالية	-1.496.476	-2.468.847	-3.246.197	-2.310.446	-3.185.944
نسبة تطور العجز من سنة إلى أخرى	/	%49.95	%31.48	- %40.50	% .37.89

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية (www.mf.dgt.org.dz)

بناء على معطيات الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة العمومية والتي يتم إعدادها من طرف المديرية العامة للخزينة العمومية، فإنها تعرض رصيد سلبي للخزينة العمومية قبل التمويل والناتج عن تنفيذ قانون المالية للسنة، حيث يتضمن هذا الرصيد نواتج تحصيل الإيرادات مطروحا منها النفقات المبرمجة في الميزانية العامة للدولة من أجل تحديد رصيد عمليات الميزانية، إضافة إلى رصيد عمليات الخزينة العمومية والتي تم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وهذا ما يؤكد الاعتماد سياسة مالية توسعية تركز على التوسع في الإنفاق الحكومي والتمويل عن طريق العجز للاقتصاد الوطني والتي يمكن عرضها في الشكل الآتي:

---

[1] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2012، ص:82.

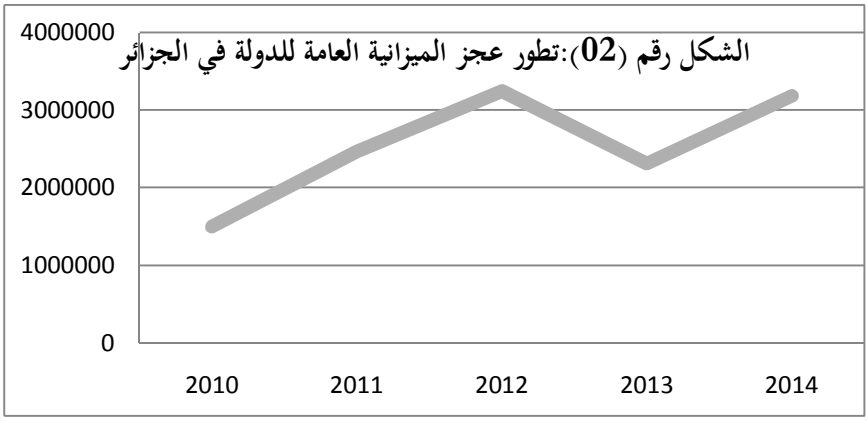

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم(02).

عند تحليل النتائج الفعلية لتطور عجز الميزانية، يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة عجز الميزانية خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2013بسبب تراجع حجم نفقات التسيير بعد الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي، إضافة إلى تراجع المخصصات المالية لنفقات التجهيز العمومية لكونها مرحلة انتهاء المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يترجم السياسة المالية التوسعية التي تتبنها الدولة مما يشكل ضغط مستمر على موارد الخزينة التي يجب عليها تغطية هذا العجز عن طريق توظيف مختلف الأدوات المالية المتاحة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة في أحسن الظروف وبأقل تكلفة ممكنة والتي يترتب عليها زيادة في حاجيات التمويلية التي على الخزينة العمومية توفير السيولة المالية لتغطية حاجيات التمويل المتزايدة بسبب السياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة، أمام ارتفاع حاجيات التمويل على الخزينة العمومية اختيار المزيج التمويلي الأقل تكلفة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة، حيث أن "السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب أن تحتفظ بنسبة عجز للموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك لضمان ثبت الاحتياجات التمويلية"[1].

المحور الثاني: تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة

يقصد بالمزيج التمويلي للخزينة العمومية، طريقة إدارة الخزينة العمومية لتوظيف مختلف مصادر التمويل لتغطية تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، حيث "أن اختيار أي طريقة له أثر إيجابي في إدارة عجز الموازنة العامة كما يمكن أن يكون له أثر سلبي، وهذا يفرض عند الاختيار الموازنة بين الأثر الايجابي للطريقة المختارة وحقيقة مشكلة العجز

[1] لبني عبد اللطيف وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان إصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005، ص:11.

من ناحية، ومن ناحية أخرى الظروف الداخلية والخارجية للدولة والتي تختلف من دولة لأخرى تبعا لتصنيفها، وبالتالي اختلاف أسباب العجز واختلاف طرق علاجه"[1].

1. تحليل مصادر تمويل عجز الميزانية من طرف الخزينة العمومية في الجزائر

يعرض الجدول الموالي آليات تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، بناء على بيانات الوضعية المختصرة للخزينة العمومية.

الجدول رقم (03) مصادر تمويل عجز الميزانية (المبالغ بالمليون دج)

	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الخزينة العمومية	-1.96.476	-2.468.847	-3.246.197	-2.205.945	-3.185.944
التمويل	1.496.476 (%100)	2.468.847 (%100)	3.246.197 (%100)	2.205.945 (%100)	3.185.944 (%100)
التمويل البنكي	30.146	-19.829	51.546	-165.461	18.676
نسبة المساهمة في تمويل العجز	(%2)	(%1)	(%02)	%(07)	%(01)
التمويل غير البنكي	674.339	727.998	913.836	241.112	204.084
نسبة المساهمة في تمويل العجز	(%45)	(%29)	%(28)	%(09)	%(06)
اقتطاع من صندوق ضبط إيرادات الميزانية	791.938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672
نسبة المساهمة في تمويل العجز	(%53)	(%70)	(%70)	(%84)	(%93)
صافي الديون الخارجية	53	-777	-2445	-2.177	- 2.438

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بناء على تحليل نتائج تركيبة المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتغطية حاجيات التمويل الناتجة عن تنفيذ الميزانية، يتضح تراجع مساهمة كل من التمويل البنكي وغير البنكي والمتمثل في إصدار أذونات الخزينة العمومية المتداولة في سوق قيم الخزينة العمومية، مقابل الارتفاع الكبير في نسبة الاقتطاع من صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

---

[1] عبد الله إبراهيم نزال، الإدارة المالية العامة والمالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 247.

الشكل رقم (03):مساهمة عناصر المزيج التمولي للخزينة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

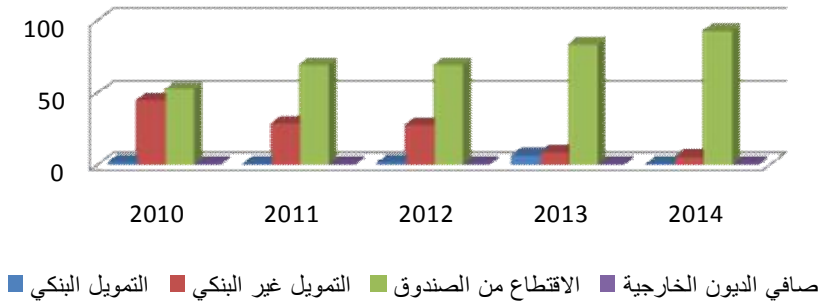

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (03).

عند تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية يتبين الاعتماد المتزايد على عائدات صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة، حيث تم تسجيل استقرار في نسبة الاقتطاع (70%) مقارنة مع المصادر الأخرى خلال سنة 2010 و2011، ليحقق مستويات قياسية بلغت (84%) لسنة 2013، حتى يصل إلى الذروة في سنة 2014، حيث سجل معدل الاقتطاع من الصندوق أعلى نسبة ليبلغ معدل (93 %)، وهذا ما يعكس الاعتماد الكلي للخزينة على الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية مما يؤكد عجزها في إدارة تمويل العجز وعدم التوجه نحو توظيف أدوات التمويل البنكية او غير البنكية وعدم تفعيل دور سوق قيم الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية بهدف التقليل من الضغط عل الاقتطاع من صندوق ضبط إيرادات الميزانية، مما يفرض على الخزينة العمومية تحديات جديدة في إدارة عجز الميزانية وتنويع نمط التمويل لتحقيق استقرار التوازنات المالية للدولة وضمان الوفاء بالتزاماتها.

2. تحليل تطور وضعية صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة

يعرض الجدول أدناه تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة بناء على طريقة عرضه من طرف المديرية العامة للخزينة العمومية المكلفة قانونا بمسك حسابات الصندوق.

الجدول رقم (04) تطور وضعية صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة

(المبالغ بالمليون دج)

	2011	2012	2013
رصيد السنة الماضية	4 842 837	5 381 703	5 633 752
فائض القيمة للجباية البترولية	2 300 320	2 535 309	2 062 231
السيولة المتاحة قبل الاقتطاع	7 143 157	7 917 012	7 695 983
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0
تسديد المديونية	0	0	0
اقتطاع لتمويل عجز الخزينة	1 761 455	2 283 260	2 132 471
الرصيد بعد الاقتطاع	5 381 703	5 633 752	5 563 512

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بناءا على تحليل بيانات الجدول أعلاه، يتضح مباشرة عدم توظيف الخزينة العمومية لموارد تسبيقات البنك المركزي وعدم اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويل عجز الميزانية خلال فترة الدراسة، وبناء على معطيات تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة يمكن عرض المنحى الآتي:

الشكل رقم (04) تطور رصيد صندوق ضبط ايرادات الميزانية العامة

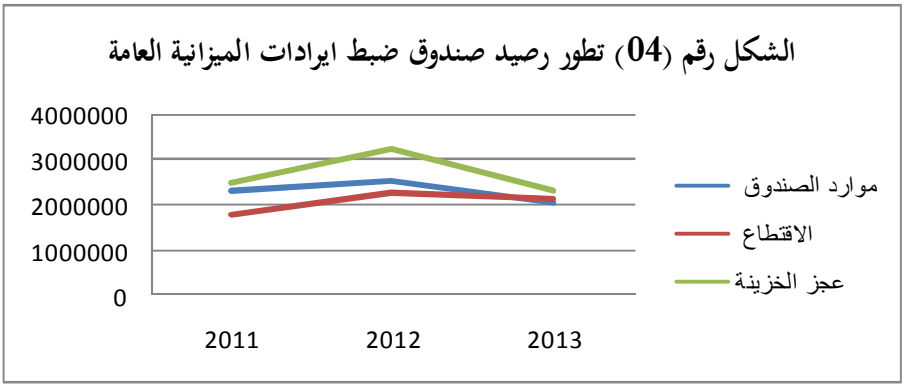

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية

عند تحليل بيانات تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية يمكن ملاحظة تطور إيرادات الصندوق الناتجة عن زيادة مدا خيل الفرق بين تقدير إيرادات الجباية البترولية وبين السعر الفعلي لإيرادات الجباية البترولية بسب ارتفاع سعر المحروقات في الأسواق الدولية، مما انعكس إيجابيا على تحسين مداخيل الصندوق ساهمت في تمويل السياسة المالية التوسعية للدولة خلال فترة الدراسة، هذا التحسن في المداخيل قابله ارتفاع في معدل الاقتطاعات المالية من الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية من سنة إلى أخرى، حيث وصل إلى نسبة (93.%) خلال سنة 2014 من إجمالي المزيج التمويلي الموجه لتغطية عجز الخزينة العمومية، مع تسجيل تراجع كبير في نسبة مساهمة التمويل

البنكي وغير البنكي في تمويل العجز، كما أن نسبة الاقتطاع تتناسب طرديا مع نسبة عجز الميزانية من جهة، ومن جهة أخرى فان نسبة الاقتطاع لم تتراجع مع تراجع موارد الصندوق، وهذا ما يترتب عليه استنزاف سريع لموارد الصندوق إذا ما حافظت الخزينة العمومية على نفس نمط التمويل خاصة مع استمرار انخفاض موارد الصدوق وهذا ما يتضح جليا في الشكل أعلاه عند تقاطع منحنى الاقتطاع من الصندوق مع منحى الموارد المسجل في سنة 2013.

أمام هذه الوضعية التي تنذر باختلال التوازنات المالية للخزينة العمومية، يجب على الدولة العمل على تحقيق الانضباط المالي تحطوة لتحقيق الاستقرار المالي للميزانية وتثبيت مستويات العجز إلى مستوى يمكن تمويله دون اللجوء إلى المديونية وتقليل الفجوة بين قدرة الإيرادات السيادية المبرمجة في الميزانية على تغطية تسديد النفقات، "للتخفيف من العجز لا بد من الرشادة في الإنفاق الحكومي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي الترفي وزيادة الإنفاق الحكومي المنتج للإيرادات والرفع من كفاءة النظام الضريبي وزيادة كفاءة تخصيص الإنفاق الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي الذي يتفق وتحسين مناخ الاستثمار المحلي"[1].

كما يمكن للخزينة العمومية طلب إعانات مالية من صندوق النقد الدولي أومن البنك الدولي، ولكن غالبا ما تكون هذه القروض مشروطة بتطبيق برامج إصلاح هيكلية تفرضها هذه المؤسسات على الحكومة، وفي هذا الإطار، تحتاج الدولة إلى قطاع كفؤ وفعال لإدارة المالية العامة يمكنها من تنفيذ وظائفها التنظيمية وتهيئة البنية الاقتصادية المناسبة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة، ولعل أهم سمات هذه الإدارة الفعالة هو أن تكون قادرة على تعبئة موارد مالية بشكل كاف لتمويل الخدمات العامة ومشاريع التنمية ومن قدرتها على تخصيص هذه الموارد وإنفاقها حسب الأولويات الإستراتيجية وأهداف السياسة المالية[2].

وبهدف تخفيف الاقتطاعات من الصندوق وتنويع مصادر التمويل عن طريق توظيف مصادر التمويل الأخرى، قامت وزارة المالية سنة 2016 بتفعيل القرض المستندي تحت اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي، من أجل توظيف السندات الحكومية الطويلة المتوسطة الأجل لتعبئة الادخار العام وتوجيهه لتمويل الخزينة العمومي، وذلك عن طريق طرح سندات عمومية للاكتتاب العام في شكل أوراق مالية اسمية أو لحاملها تعرض للاكتتاب على مستوى كل فروع الخزينة العمومية،

---

[1] سامي الخليل ومجدي الشوربجي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان إصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005، ص:11.

[2] أحمد ابوبكر علي بدوي، الأزمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص: 27.

مكاتب بريد الجزائر وشبكة البنوك العمومية بعائد سنوي يتراوح بين 5% و 5.75% لثلاث أو خمسة سنوات على التوالي ومعفى من الضرائب.

النتائج والتوصيات:

بناء على ودراسة تحليل تركيبة المزيج التمويلي الذي اختارته الخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة، يمكن استنتاج ما يلي:

✓ تتبنى الجزائر سياسة مالية عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يشهد وتيرة نمو متزايد أكبر من نسبة نمو الإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات المتوقع تحصيلها لا تكفي لتغطية نفقات التسيير بناء على السعر المرجعي للجباية البترولية، مما يترتب عليه ضغوط تمويلية على الخزينة العمومية لتوفير الموارد المالية لتمويل عجز الميزانية الذي سجل ارتفاع متزايد باستثناء سنة 2013؛

✓ ضعف تغطية الإيرادات السيادية لنفقات العامة مما يترتب عاية ارتفاع مستمر لعجز الميزانية بمتوسط سنوي يعادل(15.76%) خلال فترة الدراسة مما يولد حاجيات تمويل متزايدة يجب على الخزينة العمومية توفيرها سنويا للوفاء بالتزامات الدولة وضمان تنفيذ بنود الميزانية العامة.

✓ لم تلجأ الخزينة العمومية إلى المديونية الخارجية أو تسبيقات البنك المركزي لتمويل العجز خلال فترة الدراسة؛

✓ تراجع مساهمة التمويل البنكي والتمويل غير البنكي في تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية.

✓ تشكل الاقتطاعات من صندوق ضبط إيرادات الميزانية أكبر نسبة مساهمة في تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية خلال فترة الدراسة بنسب متزايدة إلى غاية بلوغ معدل(93%) سنة 2014، مما يؤثر بصفة سلبية على رصيد الصندوق خاصة بعد تسجيل تراجع موارد الجباية البترولية؛ مما يؤكد غياب إستراتيجية تنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية بسبب عدم تفعيل أدوات التمويل المستندي لتعبئة الادخار الداخلي خلال فترة الدراسة.

وبهدف تحقيق الانضباط المالي نخطوة لتحقيق الاستقرار المالي للميزانية، وتثبيت مستويات العجز إلى مستوى يمكن تمويله دون اللجوء إلى المديونية وتقليل الفجوة بين قدرة الإيرادات السيادية المبرمجة في الميزانية على تغطية تسديد النفقات، يجب الرفع من فعالية النظام الضريبي وتطبيق الرشادة في تخصيص النفقات العمومية، إضافة إلى ضرورة توظيف أدوات التمويل غير البنكية التي تسمح بتعبئة الادخار الوطني لتمويل الخزينة بواسطة أدوات سوق قيم الخزينة العمومية أو التوجه نحو الاكتتاب العام عن طريق توظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة الأجل من أجل تخفيف الضغط على صندوق ضبط إيرادات الميزانية، وهذا ما يهدف إليه مشروع القرض الوطني للنمو الاقتصادي عن طريق طرح سندات حكومية للاكتتاب العام،

والذي يمكن أن يقدم مساهمة فعالة في تركيبة المزيج التمويلي للخزينة العمومية، حيث يمكن اقتراح رفع مستوى الاكتتاب في السندات الحكومية وتخصيص جزئ منها لا ستهداف المؤسسات المالية المتخصصة بما فيها البنوك ومؤسسات التأمين بمختلف أنواعها، إضافة إلى إصدار سندات حكومية بالعملة الصعبة.

المراجع:

1. أحمد ابوبكر علي بدوي، الأزمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011.

2. رمزي زكي، انفجار العجز وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنبؤي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

3. سامي الخليل ومجدي الشوربجي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان إصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005.

4. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري لمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، دار الكتاب الجامعي القاهرة، 2000.

5. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2012.

6. عبد الحميد عبد المطلب،السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

7. عبد اللطيف ماجد ومأمون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 22 العدد 87، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

8. عبد الله إبراهيم نزال، الإدارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة وراق للذشر والتوزيع، عمان، 2014.

9. لبني عبد اللطيف وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان إصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005.

المواقع الالكترونية:

1. www.mf.dgt.gov.dz